مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة ٥٥٨٦

الثلاثاء ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٨/٠٥

نيويورك

الرئيس:	السيد البدر	(قطر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	الأرجنتين	السيد إستريمي
	بيرو	السيد رويس روتساس
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيدة تاج
	الدانمرك	السيد فابورغ – أندرسن
	سلوفاكيا	السيدة هالاشوفا
	الصين	السيد لي كيكسين
	غانا	السيد يانكي
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف
	اليابان	السيد إندو
	اليونان	السيدة تيلاليان

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/933)

06-65526 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ۰٥/۱۸.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ۱ كانون الأول/ديسمبر ۲۰۰٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2006/933)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثلة لبنان، تطلب فيها دعوتها إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذه الممثلة إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون لها الحق في التصويت، وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ۳۷ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت الآنسة زيادة (لبنان) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2006/933، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ۱ كانون الأول/ديسمبر ۲۰۰٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”يشير مجلس الأمن إلى جميع قراراته السابقة بشأن لبنان، وبخاصة القرارات ۱۷۰۱ (۲۰۰٦)، و ٤۲٥ (۱۹۷۸) و ٤۲٦ (۱۹۷۸)، و ٥۲۰ (۱۹۸۲)، و ۱٥٥۹ (۲۰۰٤)، و ۱٦۸۰ (۲۰۰٦)، فضلا عن بيانات رئيسه بشأن الحالة في لبنان، ولا سيما البيانين المؤرخين ۳۰ تشرين الأول/أكتوبر ۲۰۰٦ (S/PRST/2006/43) و ۲۱ تشرين الثاني/نوفمبر ۲۰۰٦ (S/PRST/2006/46).

”ويكرر مجلس الأمن من جديد دعمه الكامل لحكومة لبنان الشرعية والمنتخبة ديمقراطيا، ويدعو إلى الاحترام التام للمؤسسات الديمقراطية في البلد، بما يتفق مع الدستور، ويدين أي جهود لزعزعة استقرار لبنان. ويدعو مجلس الأمن جميع الأحزاب السياسية اللبنانية إلى تحمل المسؤولية واللجوء إلى الحوار من أجل منع زيادة تدهور الحالة في لبنان. ويؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده القوي لسلامة أراضي لبنان وسيادته ووحدته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا وتحت السلطة الوحيدة والحصرية لحكومة لبنان. ويكرر مجلس الأمن مجددا دعوته لجميع الأطراف المعنية إلى التعاون الكامل والعاجل مع مجلس الأمن من أجل التنفيذ التام لجميع القرارات المتصلة بإعادة السلامة الإقليمية للبنان وسيادته الكاملة واستقلاله السياسي.

”ويرحب مجلس الأمن برسالة الأمين العام الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ۱ كانون الأول/ديسمبر ۲۰۰٦ (S/2006/933)، وبتقريريه السابقين المؤرخين ۱۸ آب/أغسطس ۲۰۰٦ (S/2006/670) و ۱۲ أيلول/سبتمبر ۲۰۰٦ (S/2006/730) بشأن تنفيذ القرار ۱۷۰۱ (۲۰۰٦).

"ويدعو مجلس الأمن إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ويحث جميع الأطراف المعنية على التعاون التام مع مجلس الأمن والأمين العام من أجل تحقيق هذا الهدف.

"ويرحب مجلس الأمن بما بينه الأمين العام من استمرار التزام حكومة لبنان وحكومة إسرائيل بجميع جوانب تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويحث كلا من الحكومتين على الوفاء التام بالتزامهما وبمواصلة جهودهما من أجل تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل على النحو المتوخى في القرار.

"ويلاحظ مجلس الأمن التقدم المهم الذي تحقق نحو تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وبخاصة من خلال توقف الأعمال القتالية والسحب الوشيك لجميع القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبناني ونشر القوات المسلحة اللبنانية في جنوب البلد لأول مرة خلال ثلاثة عقود، الذي اقترن في الوقت نفسه بنشر ١٠ ٠٠٠ جندي حتى الآن من قوة الأمم المتحدة المؤقتة المعززة في لبنان.

"ويرحب مجلس الأمن بالمحافظة على وقف الأعمال القتالية منذ ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦، ويؤيد العمل الذي تقوم به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، بالاشتراك مع الأطراف، من أجل استكمال الانسحاب الإسرائيلي من المنطقة المتبقية داخل لبنان ووضع ترتيبات أمنية مؤقتة لجزء قرية الغجر الواقع داخل الأراضي اللبنانية، ويلاحظ بإيجابية قرار مجلس الوزراء الإسرائيلي في هذا الصدد، ويتطلع إلى تنفيذه في وقت مبكر.

"ويثني مجلس الأمن على حكومة لبنان لبسط سلطتها على أراضيها، ولا سيما في الجنوب، ويشجعها على مواصلة جهودها في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال تعزيز قدراتها على طول حدودها وممارسة احتكارها استخدام القوة في كامل أراضيها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

"ويكرر مجلس الأمن من جديد دعمه الكامل لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ويتطلع إلى استكمال انتشارها في وقت مبكر من العام المقبل على النحو المتوخى في رسالة الأمين العام. ويعرب المجلس عن تقديره العميق للدول الأعضاء التي أسهمت في قوة الأمم المتحدة في لبنان في الماضي ومنذ اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ويحيط علما بإنشاء الخلية العسكرية الاستراتيجية المكرسة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمقر الأمم المتحدة.

"ومجلس الأمن، إذ يعرب عن عميق قلقه لاستمرار الانتهاكات الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني، يناشد جميع الأطراف المعنية احترام وقف الأعمال القتالية والخط الأزرق بكامله، والامتناع عن أي عمل استفزازي والامتثال التام لالتزاماتها باحترام سلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأفراد الأمم المتحدة الآخرين، بما في ذلك عن طريق تفادي أي إجراء يعرض أفراد الأمم المتحدة للخطر وبكفالة تمتع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بحرية الحركة الكاملة في جميع أنحاء منطقة عملها.

"ويكرر مجلس الأمن من جديد، في هذا الصدد، قلقه العميق إزاء التقارير الأخيرة، التي لم يتأكد من صحتها، بشأن عمليات نقل غير

مشروع للأسلحة إلى داخل لبنان. ويعرب عن ترحيبه بالخطوات الأولية التي اتخذها حكومة لبنان، ولا سيما نشر ٨ ٠٠٠ جندي على طول الحدود، من أجل منع نقل الأسلحة تمشيا مع القرارات ذات الصلة، ويكرر من جديد مطالبته الحكومة السورية باتخاذ تدابير مماثلة من أجل تعزيز الرقابة على الحدود.

”ومجلس الأمن، إذ يضع في اعتباره الاستنتاجات التي توصل إليها فريق خبراء شرطة الحدود الذي أوفده الأمين العام بناء على طلب من حكومة لبنان، يدعو الأمين العام إلى إجراء تقييم عمليات تقنية مستقلة أخرى للحالة على طول الحدود وتقديم تقرير إلى المجلس عن أي استنتاجات وأي توصيات أخرى في هذا الصدد.

”وكذلك يدعو المجلس الدول الأعضاء إلى النظر في إمكانية تقديم مساعدة ثنائية إلى حكومة لبنان من أجل تعزيز قدراتها الأمنية على الحدود، على النحو الذي أوصى به الأمين العام.

”ويحث مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء، ولا سيما في المنطقة، على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتنفيذ الفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا، بما في ذلك الحظر على الأسلحة، ويعرب عن عزمه على اتخاذ خطوات أخرى لبلوغ الأهداف الواردة في هذه الفقرة.

”ويرحب مجلس الأمن بالخطوات المحددة التي اتخذتها حكومة لبنان، بمساعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، من أجل إنشاء منطقة خالية من أي أفراد مسلحين أو عتاد أو أسلحة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، فيما عدا ما هو تابع لحكومة لبنان ولقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ويدعو حكومة لبنان إلى تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق ذلك. ويكرر المجلس مجددا نداءه من أجل تسريح جميع الميليشيات والجماعات المسلحة في لبنان ونزع أسلحتها.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء وجود أعداد كبيرة جدا من الذخائر غير المنفجرة في جنوب لبنان، بما في ذلك الذخائر العنقودية. ويأسف المجلس لموت وجرح العشرات من المدنيين، والعديد من العاملين في مجال الألغام بسبب هذه الذخائر منذ وقف الأعمال القتالية. ويرحب المجلس باستمرار مساهمة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في عمليات إزالة الألغام، ويشجع على تقديم المزيد من المساعدة في أعمال إزالة الألغام من جانب الأمم المتحدة إلى حكومة لبنان لدعم مواصلة تنمية قدراتها الوطنية في مجال الألغام ولإزالة التهديد الناجم عن الألغام المتبقية/الذخائر غير المنفجرة في الجنوب على السواء، ويثني المجلس على البلدان المانحة لدعمها لهذه الجهود بتقديم المساهمات المالية والعينية ويشجع على تقديم المزيد من المساهمات الدولية ومد يد التعاون العملي.

”ويعيد مجلس الأمن التأكيد على الضرورة العاجلة لإطلاق سراح الجنديين الإسرائيليين المختطفين دون أية شروط.

”ويشجع مجلس الأمن كذلك الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية عاجلة لمسألة السجناء اللبنانيين المحتجزين في إسرائيل.

”ويثني مجلس الأمن على جهود الأمين العام والميسر الذي يعمل معه من أجل تحقيق هذه الغاية

ويـدعو جميـع الأطـراف المعنيـة إلى مـساندة تلـك الجهود.

”ومجلـــس الأمـــن، إذ يـــضع في اعتبـــاره الأحكـام ذات الـصلة للقـرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤)، و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، ولا سيما فيما يتعلق بترسيم الحدود السورية – اللبنانية، يحيط علما مع الاهتمام بقيام الأمين العام بتعيين رسام خـرائط أقـدم مـن أجـل اسـتعراض المـواد ذات الـصلة ووضـع تعريـف إقليمـي دقيـق لمنطقـة مـزارع شبعا.

”ويحـيط مجلـس الأمـن علمـا مـع التقـدير بالعملية التي بدأها الأمين العام من أجل دراسة الآثار المتعلقـة برسـم الخـرائط والآثـار القانونيـة والـسياسية للاقتـراح الـوارد في خطـة النقـاط الـسبع المقدمـة مـن حكومة لبنـان ويتطلـع إلى مزيـد مـن التوصيات منـها بشأن هذه المسألة في أوائل العام المقبل.

”ويـدعو مجلـس الأمـن المجتمـع الـدولي إلى تقـديم مـساعدات ماليـة عاجلـة إلى حكومـة لبنـان بـصورة عاجلـة مـن أجـل دعـم القيـام بعمليـة وطنيـة مبكرة للإنعاش والتعمير. ويعرب المجلس عن تقديره للـدول الأعـضاء وهيئـات الأمـم المتحـدة والمنظمـات الحكومـة الدوليـة والإقليميـة وغـير الحكوميـة الـتي قدمت ولا تزال تقدم المساعدة إلى شعب وحكومة لبنان، ويتطلع إلى نجاح المؤتمر الـدولي الـذي سيعقد في بـاريس في ٢٥ كـانون الثـاني/ينـاير ٢٠٠٧ مـن أجل مساندة لبنان.

”ويؤكـد مجلـس الأمـن مـن جديـد دعمـه الكامـل لجهـود الأمـين العـام وتفانيـه في تيسير تنفيـذ جميع أحكـام القـرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والمساعدة في تنفيـذها ويطلـب إلى الأمـين العـام تقـديم تقـارير على أساس فصلي عن تنفيذ هـذا القـرار، وبخاصـة عـن أي تقدم جديد يحرز نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النـار وإيجاد حل طويل الأجل“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمـن تحت الرمز S/PRST/2006/52.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.